دور اخلاقيات العمل في تحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري في منظمات الأعمال

إعداد

أ.د. صليحة مقاوسي – أستاذ التعليم العالي –جامعة باتنة ١– الجزائر.
د. رحالي صليحة – أستاذ محاضر أ – جامعة باتنة ١ – الجزائر
أ. حكيمة مرازقة – جامعة باتنة ١ – الجزائر.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية في منظمات الأعمال والفساد الاداري حيث تعكس ثقة المنظمة بعامليها وأجهزتها. وفي ظل التطور العلمي والتكنولوجي، ازدادت أهمية الأعمال في المجتمع بشكل كبير، وهذا الأمر يتطلب وضع اليات عمل منظمات الاعمال، يمثلها في المنافسة العالمية.

وادراكا منا باهمية الموضوع الحيوي الذي زاد الاهتمام به في السنوات الأخيرة، وربطه بالاعمال وعلاقته بالمجتمع وتبنيه لمسؤوليات مجتمعية والنزاهة في الممارسات الاخلاقية خاصة في عالمنا العربي يبدو ان هناك نقصا كبيرا في هذا الجانب.

ومن هذا المنطلق يتم طرح الاشكالية التالية: مامدى الالتزام بأخلاقيات العمل من اجل ترسيخ المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري؟ وما مدى تطبيقها في منظمات الأعمال؟

حيث تتفرع منها مجموعة من التساؤلات الفرعية ولعل ابرزها ما يلي:

– ما العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل والفساد الاداري؟

– ما هي الركائز الاساسية لنجاح المسؤولية المجتمعية ...؟

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية– اخلاقيات العمل – منظمات الاعمال – الفساد.

*** مقدمة:**

تتأثر منظمات الأعمال باعتبارها نظاما مفتوحا بكل ما يحدث في بيئة من تغيرات وتطورات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية التي فرضت عليها إعادة النظر والتفكير في ثقافتها التنظيمية وإعادة رسم ووضع سياساتها المستقبلية لكي تصبح أكثر استجابة في مجال أدائها الاجتماعي، وذلك بعدما كانت تمارس نشاطاتها بحرية مطلقة دون الاكتراث بآثار أنشطتها المختلفة والانعكاسات التي قد تسببها هذه الأنشطة على الوسط الذي تعمل ضمنه سواءا كان داخليا أو خارجيا.

ففي ظل بيئة الأعمال التي تتميز بوعي المستهلك وقدرته على التمييز والتفضيل بين المنظمات لاعتبارات أخلاقية واجتماعية، وفي ظل تزايد المنظمات غير الحكومية التي تهتم بحماية حقوق العمال، وتنامي جمعيات حماية المستهلك والبيئة وغيرها من قوى الضغط، وبعد إدراك المنظمات أن مسؤوليتها لا تتمحور فقط حول إنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع التي من خلالها تحقق عوائد مالية بل تتعدى هذه النظرة الضيقة لتؤكد أن مسؤولية المؤسسة تشمل مختلف الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها اتجاه مجتمعها بصفة عامة ومواردها البشرية بصفة خاصة، ويطلق على هذه المسؤولية بمصطلح المسؤولية الاجتماعية.

فالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال لا تعتبر العامل الوحيد الذي يساهم ويساعدها على تحسين سمعتها في السوق والمحافظة على مركزها التنافسي، فهناك عامل الأخلاق داخل العمل الذي يعتبر هو

الآخر من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة نتيجة لأسباب عديدة، وفي مقدمتها انتشار الفساد الإداري الناتج عن سوء استعمال السلطة التي ستنعكس حتما سلبا على أداء المؤسسة.

ومن خلال ما تقدم يمكن لنا طرح الإشكالية التالية:

–ما مدى الالتزام بأخلاقيات العمل من اجل ترسيخ المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري؟ وما مدى تطبيقها في منظمات الأعمال؟

اولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها

١–١. يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الإشارة إلى أنه عند قيام المنظمات بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية فانه يتعين أن يكون هناك تسليم باتخاذ ما هو في صالح رفاهية المجتمع ككل وتنمية وتطوير البيئة.(١)

كما تعرَّف بأنها تعهد والِتزام رجال الأعمال في مواصلة السياسات لصنع القرارات ومعالجة الحالات المرغوبة ولتحقيق الأهداف والقيّم لعموم المجتمع.(٢)

أما مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فقد عرفها بكونها تعني: إدارة الشركة بأسلوب يتلاءم مع أو يفوق تطلعات المجتمع من أي شركة فيما يتعلق بسلوكها الأخلاقي والقانوني والتجاري ويقول دافت: "أن المسؤولية الاجتماعية هي واجب إدارة الشركة الأساسي في اتخاذ القرارات المهمة والأفعال المؤدية إلى تحقيق رفاهية المجتمع، ما يجعلنا نتوصل إلى نتيجة مفادها أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي واجب والتزام من جانب الشركات اتجاه المجتمع المحلي.

١–٢ . أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية واستراتيجياتها

أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية

تباينت دوافع الشركات سواء كانت خاصة أو عامة نحو أهداف تبنها للمسؤولية الاجتماعية كما تباين كذلك دوافع أصحاب المصالح أو ملاك الشركة وإدارتها والمجتمع المدني من تبني المسؤولية الاجتماعية حيث ينضر لها البعض على أنها استثمار يعود على الشركة بتعزيز قدراتها التنافسية في حين ينضر لها البعض على أنها تكلفة اجتماعية وواجب تمليه الدوافع الإنسانية والاجتماعية والدينية...الخ تعد المسؤولية الاجتماعية من القضايا الأساسية التي أعطى لها أهمية كبيرة من قبل المنظمات على اختلاف أشكالها وطبيعة ملكيتها.

فقد كان الاعتقاد سائدًا بأن المنظمات الحكومية أو منظمات القطاع العام هي فقط التي تتحمل جانب المسؤولية الاجتماعية، ومع تغيير دور الدولة وكثرة منظمات القطاع الخاص وزيادة عدد العاملين فيها وارتفاع الأرباح التي تحققها، فرض دورًا اجتماعيًا جديدا لهذا القطاع للتعويض عن تضاؤل دور القطاع العام ومن أهم ما دفع الشركات إلى تبني المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

-تعتبر معايير الاستثمار المجتمعي أخلاقية بالدرجة الأولى، كما أنها تتصل بالأداء بعيد المدى للمؤسسات.

-يعتبر الاستثمار المسؤول مجتمعياً هذه الأيام جزءاً مهماً ومتنامياً من المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

-بات استيعاب الثقافة المؤسسية لمسألة الربط بين مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع والاستراتيجيات المؤسسية يشكل تحدياً كبيراً اليوم. فالمستثمرون والعملاء أصبحوا اليوم أكثر تنوراً كما أنهم شرعوا بالتدريج في إظهار تفضيلهم تجاه المنتجات والخدمات والشركات التي تولي اهتماماً للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

-أن عمليات نشر القيم الإنسانية في الأعمال تعمل على تهيئة مناخ العمل الإبداعي الخصب للعاملين، وتتيح لهم فرص الارتقاء الوظيفي، مما يعني تطوير الأداء المؤسسي إلى أعلى درجاته.

-التغير المناخي وربما يكون المحرك الأكبر للنمو في صناعة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.[١]

١-٣: معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

هناك بعض المعوقات التي تحول دون ممارسة المؤسسات لأداء دورها الاجتماعي وهي:

المعوقات الإدارية :منها:

-عدم احتواء بعض الشركات على إدارة العلاقات العامة.

-نقص الخبرة لدى الذين يشغلون إدارات وأقسام الشركات فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية و الأخلاقية.

-ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، الذي هو ف الواقع مرتبط بفلسفة الإدارة العليا تجاه المجتمع والبيئة المحيطة، وضعف الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية.

-إهمال الإدارات العليا في عملية اشتراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

-عدم وجود اتصال فاعل من قبل الإدارات مع الجمهور

المعوقات القانونية وتتلخص في:

-الالتزام بنشاطات محددة تنص عليها القوانين والأنظمة.

-عدم وجود صيانة سياسية اجتماعية أخلاقية، التي هي وظيفة من وظائف التخطيط الاستراتيجي.

-عدم وضع دستور اجتماعي أخلاقي في منظمات الأعمال، كالذي يتم تطبيقه في كبرى الشركات في العالم.

-عدم احترام التشريعات والقوانين والأنظمة في سبيل تحقيق المكاسب المادية وعندما يقدمون على مخالفة يضعون في حسابهم إحدى الاحتمالات التالية: قد لا يكتشف أمر المخالف.

-قد لا يتم إدانة المخالف.

-أما إذا اكتشف أمره أو دين فقد تغطي المكاسب المالية التي يحصل عليها ما يتحمله من خسائر.

-لأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي من قبل المديرين على الأغلب لم تفرضه القوانين والأنظمة بل تحتمه ضرورات المنفعة المجتمعية العامة أدت إلى ضعف الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية عند المدراء.

المعوقات المالية :نذكر منها

-هدف بعض الشركات هو تعظيم الأرباح فقط.

-الاعتقاد بأن إيلاء الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى خفض أرباح الشركة وإضعافها في المنافسة الدولية.

-نقص الموارد المالية التي تحول دون الإسهام في نشاطات المسؤولية الاجتماعية.

-صعوبة الجمع بين العمل-المربح وعمل الشركة المتجاوبة اجتماعياً. (١)

ثانيا: أخلاقيات العمل واهميتها:

٢-١ . **يعرفها** الباحثون بأنها المبادئ والمعايير التي تعتبر أساس للسلوك المستحب، من أفراد العمل ويتعهد أفراده بالالتزام بها.

أو هي المبادئ والمعايير التي تعد مرجع للسلوك المطلوب لأفراد المهنة الواحدة والتي يعتمد عليها المجتمع في تقييم أدائهم إيجابا أو سلبا. (١)

أو هي مجموعة من الصفات الحسنة، التي لابد من توافرها في صاحب المهنة ليؤدي عمله على الوجه الأمثل.

والتركيز على أخلاقيات العمل يقتضي أن يوضع لكل مهنة أخلاقيات تحكمها وتضبط مسيرة العاملين فيها، سواء أكان هذا العمل ميدانيا أو حرفيا أو مكتبيا أو إداريا أو إعلامي أو تطوعيا وذلك ليقوم كل عامل وموظف ومسئول بدوره المطلوب منه على أمثل وجه وأحسن طريق.

تشير الأخلاقيات ETHICS بشكل عام إلى القيم والمعايير الأخلاقية التي يستند لها أفراد المجتمع لغرض التمييز بين ما هو صحيح وما هو خطأ ويبدو أن المجتمعات قد طورت هذه القيم والمعايير لتشكل وعاء حضاريا لها عبر فترات زمنية متعاقبة .

٢-٢ : أهمية أخلاقيات العمل

وإذا ما أردنا الإشارة إلى أهم الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها منظمات الأعمال جراء التزامها بالمنظور الأخلاقي القيمي في العمل والتي تعطي أهمية لهذا الالتزام فإننا يمكن أن نؤشر التالي :

- لا يمكن القبول بالمنظور التقليدي للعمل والذي يرى تعارضاً بين تحقيق مصالح منظمة الأعمال المتمثلة بالربح المادي وبين الالتزام بالمعايير الأخلاقية والتي عرضت وكأنها تقلل من الكفاءة . قد تتكلف منظمات الأعمال كثيراً نتيجة تجاهلها الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
- تعزيز سمعة المنظمة على صعيد البيئة المحلية و الإقليمية والدولية وهذا أيضاً له مردود إيجابي على المنظمة.
- إن الحصول على شهادات عالمية وامتيازات عمل خاصة يقترن بالالتزام المنظمة بالعديد من المعايير الأخلاقية في إطار الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستخدام و الاعتراف بالخصوصيات والعمل الصادق والثقة المتبادلة ودقة وصحة المعلومة.[١]

٢-٣: مصادر أخلاقيات العمل

إن معايير التصرف الأخلاقي هي مجسدة ضمن المستخدمين و كذلك ضمن المنظمة نفسها و مضاف إلى ذلك أن أصحاب المصالح الخارجيين يمكن أن يؤثروا في المعايير لما هو أخلاقي، و بذلك توجد مجموعة قوى تشكل الأخلاقيات الإدارية.

ويذكر Certo بأنه توجد ثلاثة قوى تعمل على تشكل الأخلاقيات الإدارية هي:

القيم والمعتقدات الشخصية للإدارة العليا والمؤسسين والتي غالبا ما تتشكل بواسطة الدين والتأثير الأبوي المبكر والاندماج مع مستوى التطور الأخلاقي وإطار أخلاقي معين، والعامل الآخر الأكثر قربا هو ثقافة المنظمة والنظم فهي تعمل على دعم أو تقيد المنظر الأخلاقي للإدارة العليا.

والشكل التالي يوضح هذه الأبعاد:

الشكل رقم (٠١): القوى التي تشكل الأخلاقيات الإدارية التي حددهاCerto

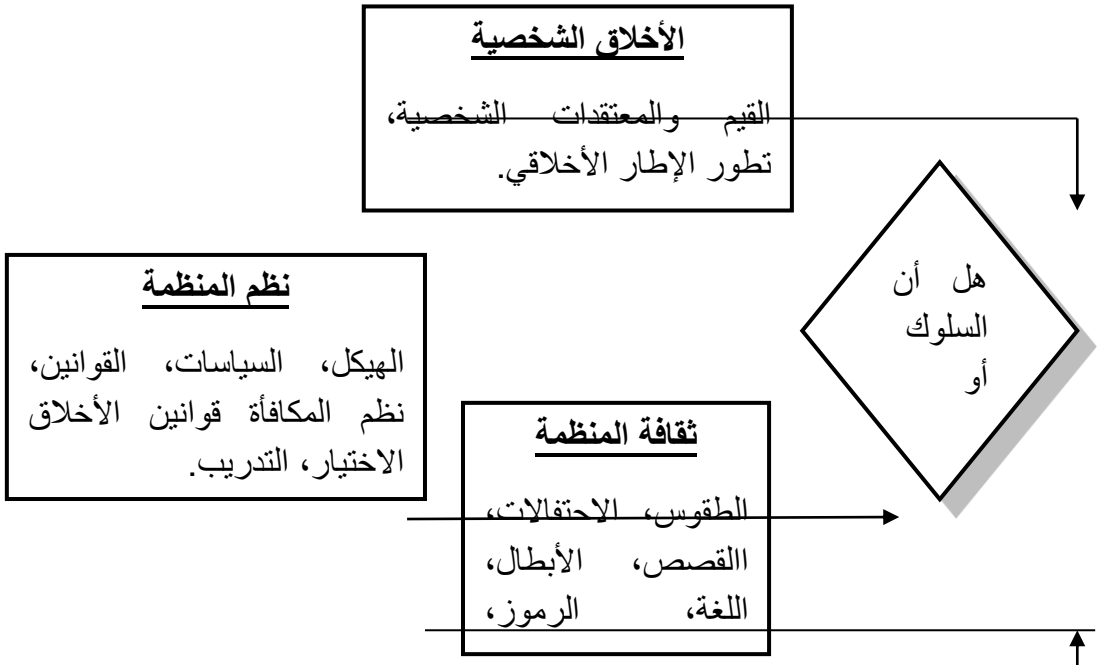

المصدر: زكريا الدوري وآخرون، **مبادئ ومداخل الإدارة ووظائفها في القرن الحادي والعشرون**، دار اليازوري، عمان–الأردن، ٢٠١٢، ص ٢٩٩.

٢– ٤: أسباب تدهور أخلاقيات العمل

لقد أصبح موضوع أخلاقيات الأعمال على مستوى المؤسسات سواء كانت محلية أو دولية شغلا شاغلا لدى الكثير من فئات المجتمع. وتشير الدراسات إلى أن النشاطات غير الأخلاقية على مختلف المستويات تتم بشكل يومي وبشكل متزايد، لذلك سنقوم بعرض أهم العوامل المؤدية إلى الانهيار الأخلاقي في المؤسسات، والتي نذكر منها:

– تضارب المصالح (ترجيح المصلحة الخاصة على المصلحة العامة للمنظمة).

– الافتقار إلى العدالة والنزاهة في المعاملة: تأخذ هذه القضية أشكالاً متعددة تظهر بشكل عدم احترام التشريعات والقوانين، وما قد يترتب على ذلك من إلحاق أضرار بالمجتمع الذي تعمل في المؤسسات مثل الإضرار بالبيئة، انتشار الحقد والخداع بين الأفراد.....

– تهريب وغسيل الأموال: وهذه الظاهرة يمارسها بعض المسؤولين في بعض الدول النامية، حيث يقومون بتهريب الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية وغير شرعية إلى مصارف عالمية وأسواق المال في الدول الأجنبية.

– صراع المصالح: حيث تلجأ بعض المؤسسات إلى سلوك غير أخلاقي في مواجهة المنافسة، من خلال اللجوء إلى استخدام حرب الأسعار في مواجهة منافسيها، أو استخدام سياسة الإغراق.

– الاعتقاد بأن حسن أداء بعض الأعمال يستلزم أحياناً اتخاذ أساليب غير أخلاقي.[١]

ثالثا: الفساد الإداري وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد، على أنه: "إساءة استعمال"

اما موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرفه عل أنه: "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة".[٢]

ويعرفه البعض على أنه: "نوع من السلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطانه في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق مصلحة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف، وذلك على حساب المصلحة العامة."[٣]

٣–١ :أشكال ومظاهر الفساد الإداري

تم تحديد ثلاثة أشكال رئيسية للفساد الإداري يتضمن كل منها ثلاث ممارسات فرعية:

أشكال الفساد الإداري وفقا للرأي العام

–الفساد الأبيض: ويعني أن هما كبير من قبل الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على تقبل واستحسان العمل آو التصرف المعني.

–الفساد الأسود: ويشير إلى اتفاق الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على ادانه عمل أو تصرف سيئ معين.

–الفساد الرمادي: وسمي بالفساد الرمادي لعدم إمكانية احتسابه على أي نوع من النوعين السابقين ويعود سبب ذلك إلى غياب الاتفاق من عدمه حول عمل أو تصرف معين من قبل الجمهور والموظفين.

أشكال الفساد الإداري وفقا للغرض

١–الفساد الناتج عن استخدام الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية ومثال على ذلك:

- التزوير في تقدير الضرائب.
- إقامة مشروعات وهمية.
- التدخل في مجرى العدالة.

٢–الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء، ومثال على ذلك:

- انتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق مصلحة شخصية.
- التغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء.
- تقديم تسهيلات غير مشروعة.

٣–٢ : أسباب الفساد الإداري والآثار الناتجة عنه

أولا: أسباب الفساد الإداري: تنقسم أسباب الفساد إلى قسمين:

١. أسباب بيئية اجتماعية خارجية: وتنقسم إلى:

أ- أسباب تربوية وسلوكية: وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون.

ب- أسباب اقتصادية: فيعاني أكثر الموظفين خصوصا في الدول النامية من نقص كبير في الرواتب والامتيازات، ما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة....

ج- أسباب سياسية: تواجه بعض الدول وخصوصا في الدول النامية تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتنقلب من ديمقراطية الى ديكتاتورية والعكس، الأمر الذي يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري.

٢. أسباب بيئية داخلية (قانونية):

وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

١ - ٣: آثار الفساد الإداري

يمكن رصد أهم الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري فيما يلى:

- ضعف المناخ الاستثماري وهروب المستثمرين مما يسبب ضعف في القطاع الاقتصادي وضعف في النمو الاقتصادي وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر والبطالة.
- عدم الاكتراث بالقانون وعدم احترامه والنظر إليه انه يحمل الفئة التي تتمتع بالسلطة وسيدة منطلق الذات والاهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.
- عدم القدرة على جذب الكفاءات بل إن انتشار الفساد يؤدي إلى هجرة العقول والكفاءات إلى الخارج مما يؤدي إلى إضعاف التنمية بل تفويض مرتكزاتها.[١]

٣- ٤: وسائل الوقاية والعلاج من الفساد الإداري والجهات المسؤولة عن مكافحته

أولا: وسائل الوقاية: أحد أهم وسائل الوقاية يكمن في دور الإدارة الحكيمة والرشيدة من خلال اتخاذها القرارات اللازمة لإنجاز الأعمال ومدى حكمة تلك القرارات في تضييق مساحة الفساد الإداري

ومن هذه القرارات:

- القرارات المتعلقة بالاختيار المناسب للعاملين من خلال تناسب المؤهلات مع العمل.
- بناء ثقافة المنظمة تعميق روح الولاء للمنظمة بالتوازن مع المصلحة العامة وغرس القيم الأخلاقية اللازمة للعاملين بالمنظمة، وإشاعة المدركات الأخلاقية والدينية والثقافية الحضارية بين عموم العاملين .

– قرارات اختيار الهيكل التنظيمي المناسب أو تعديل الهيكل الحالي الذي يساعد في بناء الشفافية وعدم تمركز اتخاذ القرارات في مواقع معينة وتعقيد الإجراءات الروتينية في الجهاز الإداري إذ من شأن ذلك أن يساعد على تشخيص حالات الفساد الإداري ويساعد على إزالة فرص ظهورها.

ثانيا: وسائل العلاج

هناك العديد من وسائل العلاج للفساد الإداري منها ما يأتي:

– تنمية وبناء الوعي العام لدى أفراد المجتمع عامة والأفراد العاملين في الجهاز الإداري خاصة ضد ممارسات الفساد الإداري،

– تفعيل وتقوية أدوار الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية وزيادة مساحة صلاحياتها، وإنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من العاملين في المنظمات.

– إخضاع المنظمات كافة لمعايير التقويم المؤسسي التي تنطلق من حسن استخدام الموارد وجودة الخدمات المقدمة وأن تكون هذه المعايير منبثقة من معايير عالمية أو محلية لتمثل أسسا موضوعية للحكم على أداء المنظمات والقيادات القائمة على أساسها..

– التحديد الواضح لمهام وأهداف المنظمة وصلاحياتها بحيث يكون تكوينها على أسس علمية وهيكلية خالية من الازدواجيات وتنازع الصلاحيات لضمان الوضوح في تحديد المسؤولية.[1]

٣– ٥: الالتزام بأخلاقيات العمل من اجل ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري

لا شك في أن هناك علاقة قوية بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة. وأن هذه العلاقة في أكثر الأحيان أدت إلى الربط والتداخل بين الاثنين حيث أن الحديث عن إحداهما يرتبط بشكل صريح أو ضمني بالحديث عن الأخرى. كما أن الأدبيات الحديثة في الإدارة تشتمل على فصل نمطي يحمل عنوانا مشتركا هو: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة. فكيف يمكن أن نحدد العلاقة بينهما؟

في البدء لابد من التأكيد على أن الأخلاقيات كانت نزوعا أسبق لدى الأفراد في المجتمع من مسؤوليتهم الاجتماعية وهي أيضا أسبق لدى الأفراد في الشركات من المسؤولية الاجتماعية. ولا شك في أن النزوع الأخلاقي كان قديما فوصية (لا تسرق) كانت في الماضي وظلت حتى وقتنا الحاضر. في حين أن الكثير من المفاهيم ومواقف المسؤولية الاجتماعية ترتبط بالتطورات الحديثة في المجتمع كما هو الحال في الدعوة الاجتماعية–البيئية (لا تلوث البيئة) التي تمثل موقفا اجتماعيا ووعيا جديدا ومسؤولية اجتماعية جديدة.

ومع أن المسؤولية الاجتماعية تحمل جانبا أخلاقيا مما يعطيها بعدا أعمق من التسميات وامتدادا أبعد من ظهور المصطلح في التداول في الستينات، إلا أن ممارسة الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية يحد من إمكانية جعل المسؤولية الاجتماعية قديمة قدم الأخلاقيات في عمل الأفراد. ومن التحليل يمكن

التوصل إلى استنتاج مهم وهو أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو وليد المصلحة الذاتية المتنورة وليس نتاجا مباشرا لرؤية أخلاقية–اجتماعية بالأصل. فهي وليدة النموذج الاقتصادي القائم على الكفاءة أي تعظيم الربح.

سرعان ما ظهر في هذا النموذج أن البعد الواحد (الكفاءة فقط) بأبعاده السلبية على الأطراف الأخرى وعلى المجتمع سيكون أكثر تكلفة وتضحية للشركة من النموذج الاقتصادي–الاجتماعي الذي يقوم على الرؤية المتعددة الأبعاد والمتوازنة ما بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية. لهذا يمكن القول أن ظهور وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يكمن في النموذج الاقتصادي نفسه وبالمصلحة الذاتية الصرفة التي لم تعد قادرة بأشكالها القديمة على مجاراة التطور في المفاهيم والممارسات الجديدة فتحولت إلى نمط المصلحة الذاتية المتنورة الأكثر توازنا.[١]

أما عن الفساد الإداري فهو نابع أيضا من تدني أو انعدام مستويات أخلاقيات الأعمال فهو السبب الأول والأساسي في تفشي الفساد الإداري بمختلف مظاهره لذلك على المؤسسات التحلي بمختلف المبادئ والقيم الأخلاقية وهذا الأمر الذي دعا الاقتصادي "امارتيا سان" في كتابه "الاقتصاد والأخلاق" الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بسبب هذه الإضافة.

ومن ثم يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي مبدأ من مبادئ أخلاقيات العمل وهي بدورها الالتزام بها يؤدي من الحد من الفساد الإداري لذا فالمفاهيم الثلاثة تشكل تكامل فيما بينها فلا يمكن التحدث عن المسؤولية الاجتماعية من دون أخلاقيات العمل ولا عن الفساد الإداري دون التطرق إلى وجوب الالتزام بأخلاقيات العمل.

٣– ٦: نماذج المسؤولية الاجتماعية لبعض الشركات

وفيما يلي سوف نستعرض بعض الشركات العالمية التي حازت على الكثير من جوائز المسؤولية الاجتماعية من خلال التطرق لماهيتها ولطبيعة نشاطاتها الاجتماعية وكذا إبراز الدور الذي تلعبه في تنمية مجتمعاتها.

***شركة سامسونج**

تعتبر شركة سامسونج من أكبر الشركات في مجال الأجهزة الرقمية والالكترونية حول العالم، وتهتم الشركة بأداء دورها المجتمعي كما يلي:

– الرعاية الاجتماعية: تدعم القيادة التعليم العلمي والتفكير الإبداعي الذي يشجع على القيادة. كما تقوم أيضا بتنفيذ برامج في هذه المجالات بجميع المراكز التطوعية الثمانية التابعة للشركة.

– الخدمات التطوعية: –الثقافة والفنون: تقدم الدعم للكثير من الأنشطة الثقافية والفنية المتنوعة حول العالم

*** مجموعة كارفور**

تشتهر مجموعة كارفور العالمية بأنشطتها التجارية والصناعية في كثير من دول العالم، حيث اشتركت منذ عام ٢٠٠٠ في أكثر من ٢٠٠ مشروع تنموي حول العالم.

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن المسؤولية الاجتماعية للشركات أمر ضروري وحتمي في ظل عالم تنافسي شديد ولذا فالشركات التي لا تضع بعين الاعتبار هذه التغيرات المستمرة والمفاجئة في بعض الأحيان تجد نفسها في مواقف لا تحسد عليها وكما ان المسؤولية الاجتماعية نابعة من أخلاقيات تتمتع بها الشركات وتجعلها تعمل مسالمة للمجتمع الذي تعيش فيه.

كما يمكن أن نستنتج أن الفساد الإداري من أخطر الظواهر بل يمكن أن نعتبره مرض يفتك بالمؤسسات والشركات فانتشاره دليل على ارتفاع التكاليف ومكافحته شرط ضروري ولا بد منه ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

- لابد على الشركات أن تتمتع بالمواطنة وتمارس مسؤوليتها الاجتماعية من اجل ضمان البقاء.
- أخلاقيات العمل أمر لابد منه لذا لابد من تبني استراتيجيات تسييرية معينة من أجل إرساء هذه الأخلاق كتقديم تحفيزات وجوائز من قبل الدول لشركاتها المتبنية للمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل.
- على المؤسسات السير وفق مبدأ "ربح + أخلاق" من اجل التميز.
- اتخاذ إجراءات صارمة من اجل مكافحة الفساد بجميع أنواعه كالردع القانوني ومعاقبة المخالفين للقانون والابتعاد عن قانون الغاية تبرر الوسيلة.
- تفعيل الإعلام من اجل السعي لتبني المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات والالتزام بأخلاقيات العمل.
- إشعار الأفراد وتحسيسهم بالمسؤولية الملقاة إليهم من ثم تجنب كل ممارسات الفساد.

المراجع:

١- أمير فرج يوسف الحوكمة و مكافحة الفساد، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر-٢٠١١.

٢- بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠٠٨.

٣- بلال خلف السكارنه، الفساد الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، ٢٠١١.

٤- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل (الأعمال والمجتمع)، الطبعة الثانية، داروائل للنشر، عمان-الأردن، ٢٠٠٨.

٥- ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.

٦- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦.

٧- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي (أسبابه، أشكاله، آثاره، وآليات مكافحته)، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٣.

٨- عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر-٢٠١١.

٩- هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١.

١٠- يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجزائري، الإسكندرية -مصر-، ٢٠١٤.

١١- سعيد بن ناصر الغامدي، أخلاقيات العمل (ضرورة تنموية ومصلحة شرعية)، الإدارة العامة للثقافة والنشر، العدد ٢٤٢، السعودية، ٢٠١٠.

١٢- أحمد هاشم الصقال، محمد حسين مهدي السعيد، ظاهرة الفساد الإداري هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.nazaha.iq، بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٠.

١٣- رابح عرابة، وهيبة بن داودية، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية (عرض تجارب بعض الشركات العالمية)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.dawahmemo.com بتاريخ:٢٠١٥/١١/٢٤.

١٤- محمد فلاق، معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.csrsa.net بتاريخ:٢٠١٥/١١/٢٠.

١٥- علي عبد السلام، أخلاقيات الأعمال وأخلاقيات العمل الوظيفي (ضمن وظيفة الموارد البشرية)، نقلا عن موقع الالكتروني:www.tahasoft.com بتاريخ:٢٠١٥/١١/٢٢.